Vol.5. No.5, Dec, 2017 ISSN: 2090-5890

تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية "رؤية تربوية".

د / أحمد عبد المعبود شطا

دكتوراه الفلسفة فى أصول التربية.

الملخص :

يهدف البحث الحالى إلى تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية من خلال التعرف على واقع ومعوقات تلك الشراكة .

وقام الباحث ببناء استبانة من (٣٠) فقرة وزعت على محورين رئيسين هما: واقع الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية ؛ ومعوقات الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية، وفي نهاية الاستبانة وضع الباحث سؤالا مفتوحًا خاصًا بمقترحات أعضاء هيئة التدريس.

وتكونت عينة الدراسة من (١٩٦) من أعضاء هيئة التدريس بكليات الفنون التطبيقية، والزراعة، والتجارة بجامعة دمياط.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- *أن المتوسط الحسابي لواقع تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية ككل بلغ(٢.٨١) بدرجة توافر متوسطة.*

٢- *أن المتوسط الحسابي لمعوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية بلغ (٣.٥١) بدرجة توافر مرتفعة إلى حد ما.*

٣- *وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كليات جامعة دمياط في واقع تفعيل الشراكة لصالح كليتي الفنون التطبيقية والزراعة عن كلية التجارة، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كليات جامعة دمياط في معوقات تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية المحلية.*

وفي ضوء نتائج البحث والدراسات السابقة قام الباحث بوضع رؤية تربوية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية، وأختم البحث بتقديم عدد من التوصيات المقترحة لتفعيل مجالات الشراكة الإستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

Abstract:

The study aims at implementing strategic partnership between Damietta University and local productive institution. The researcher conducted a survey of (30) paragraphs divided into two main concepts; the implementation of the strategic partnership between Damietta University and local productive institution and the obstacles of such implementation. At the end of the survey he raises an open question about the suggestions of the faculty members.

The study sample consists of (196) of the faculty members in the Faculties of Applied Arts, Agriculture and Commerce in Damietta University.

The study concluded that:

1- The statistical average of implementing the partnership between the faculties of Damietta University and local productive institutions as a whole reached (2.81) with a medium availability.
2- The statistical average of the obstacles of implementing the partnership between Damietta University and the local productive institutions reached (3.51) with a fairly high availability.
3- There are statistical differences between the faculties of Damietta University in the implementation of the partnership for the colleges of applied arts, agriculture, and the Faculty of Commerce, while there are no statistical differences between the faculties of Damietta University in the obstacles of implementing partnership with the local productive institutions.

In light of the previous results, the researcher developed an Educational vision for implementing the strategic partnership between Damietta University and local production institutions. He concluded the research by presenting a number of recommendations proposed to apply the areas of strategic partnership between Damietta University and local productive institutions.

المقدمة:

تعد الجامعة من أهم المؤسسات التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، وهي ضمان التطور السليم له في مسيرته نحو تحقيق أهدافه في مختلف ميادين الحياة، فالجامعة كانت وما زالت وستظل مركزًا للتقدم الحضاري للمجتمع في كل نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي الوسيلة الأساسية لتطوير وتنمية المجتمع.

وإذا كانت الجامعات تؤدي دورًا بارزًا في

عملية التنمية من خلال نشر وتطوير العلوم والتقنية وتقديم الدراسات والاستشارات التي تسهم في تقدم المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة في كافة البرامج التنموية، فإن المؤسسات الإنتاجية يمكن أن تسهم بدور فعال في دعم وتشجيع إمكانات الجامعات وتطوير منتجاتها العلمية والبحثية؛ ذلك أن قيام شراكة فعالة بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الإنتاجية يولد منافع مشتركة لكلا الجانبين، فالجامعات تؤدي أدوارها في مجال خدمة المجتمع عن طريق المساهمة في حل مشكلاته وتحويل البحوث الجامعية إلى بحوث تطبيقية، وربط الجانب النظري والأكاديمي بالواقع الاجتماعي، كما أن هذه العلاقة توفر الحصول على موارد إضافية لتمويل مشاريع البحث والتطوير، أما مؤسسات الإنتاج فتتمثل منافعها في الاستفادة من نتائج البحث العلمي الأكاديمي، والتأثير على اتجاهاته نحو التفاعل مع المشكلات المتعلقة بالمؤسسات الإنتاجية، وتقليص كلفة التدريب ومشاريع البحث والتطوير عن طريق التعاون مع الجامعات بدلًا من بعض الجهات الخارجية(القحطاني، ٢٠٠٨، ص١٣).

ولقد حظي موضوع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية باهتمام بالغ في مختلف أنحاء العالم، وذلك لارتباط هذه الشراكة بعملية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى وجود مجموعة من الخبراء والمتخصصين في كثير من الكليات، يمكنهم الإسهام في دعم التعاون والشراكة بين ما يتعلمونه ويعلمونه وما يحتاجه سوق العمل كل وفقًا لتخصصه، علاوة على تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعية جديدة من المهارات والتخصصات، وخاصة المعتمدة على تطبيقات التكنولوجيا في المجالات المختلفة، مما يعطي للجامعة الفرصة في استحداث مزيد من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل من هذه المهارات(الشاذلي، ٢٠٠٥، ص ص٩١- ٩٢).

وقد تزايدت أهمية إقامة هذه الشراكات بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج في ظل العولمة الإقتصادية، وتزايد حجم المنافسة، ويتمثل ذلك في: مساهمة التعليم الجامعي في تقديم دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسات الإنتاجية، وتدريب الطلاب على مختلف المهن والوظائف في أماكن العمل وإنشاء مراكز للتنمية المهنية بالجامعة، وإعداد المواهب الذكية القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يمكن الاستعانة بخبراء وكفاءات العمل الإنتاجي للتدريس بالجامعات، بالإضافة إلى تبني مداخل تسويقية متعددة بالجامعات تأخذ في اعتبارها احتياجات كافة قطاعات المجتمع(محمود،٢٠٠٤، ص.ص٢٩-٣١).

وبناءًا على ما سبق، فإن بناء العلاقة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج بأنواعها المختلفة؛ أضحى يفرض على الجامعات ضرورة البحث عن السبل الأكثر فاعلية لدعم الشراكة بالمنظور الاستراتيجي بينها وبين المؤسسات الإنتاجية.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

تعد الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية أحد المجالات التي تهتم بها دول العالم أجمع، وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، وهناك العديد من التطبيقات والنماذج العالمية للشراكة الاستراتيجية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة، حيث أن مجالات الشراكة بينها متعددة، فقد تكون في: السياسات، تطوير النظم والبرامج التعليمية، الإدارة، برامج التدريب والتنمية المهنية، تطوير برامج التعليم، الخدمات الاجتماعية، الدعم المالي، استيعاب التكنولوجيا المتقدمة(الأحمد، ٢٠١٥، ص٤٥٣).

ومسايرة للاتجاة العالمي نحو تبني البعد الإنتاجي للجامعات فقد أولت الجامعات المصرية اهتمامًا بهذه القضية، وجعلتها ضمن خططها الاستراتيجية حيث تنطلق تلك الخطط من واقع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة الجامعية نحو التطوير ووضع توجهات مستقبلية لكل جامعة، وكان من أهم تلك التوجهات أن تخرج الجامعات من عزلتها لتخدم مجتمعها بشكل أفضل، تدرس حاجاته وتعمل على حل

مشكلاته وتسعى إلى تطوير سياساته ونظم اقتصادياته، مع تضمين حركة البحث العلمي التطبيقي والدراسات العليا نحو معالجة مشكلات مؤسسات المجتمع الإنتاجية.

وقد رصد الباحث خلال مسيرة التعليم الجامعي المصري نماذج لبعض الشراكات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية فقد قامت جامعة عين شمس بتحقيق شراكة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال(جامعة عين شمس، ٢٠١٢):

التمويلات البحثية: بالتعاقد مع مؤسسات المجتمع على تمويل البحوث التطبيقية في مجالات (الطب، الهندسة، الصيدلة، الإلكترونيات، العلوم،.....الخ)، بحيث يتم التعاون في تحويل النتائج إلى منتجات استهلاكية وخدمية.

- الجامعات المماثلة: بالسعي الجاد نحو التواجد جغرافيًا في البلاد المطلوب تسويق الخدمة العلمية لها، كأن يكون للجامعة فروع أخرى في البلاد التي تطلب الخدمة وعمل دراسات استطلاعية بتلك الأسواق للتعرف على جوانب النقص فيها والتركيز عليها.

وانطلقت التوجهات الاستراتيجية لجامعة الإسكندرية لتشمل(جامعة الاسكندرية، ٢٠١١):

- الدوائر المحلية(الدور التنموي لجامعة الإسكندرية): بقيام فريق من أساتذة الجامعة بإعداد استراتيجية للتنمية الشاملة للمحافظة، وتؤكد تلك الاستراتيجية على النهوض بالإقليم اقتصاديًا واجتماعيًا، وتفعيل الطاقات البشرية للسكان لإحداث نقلة فى مستوى معيشة الإقليم ونوعية الحياة المتاحة لسكانه.
- الإسهام الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية: بربط البرامج التعليمية كما ونوعًا باحتياجات سوق العمل، وتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج بوضع مخطط للخدمات الاستثمارية والتدريب الموجه للمهنيين في مختلف الميادين.

وتصدرت الاهتمامات الإنتاجية أولويات التطوير بجامعة أسيوط باستحداث بعض النماذج في سبيل تعميق العلاقة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية ومن تلك النماذج(جامعة أسيوط، ٢٠١٤):

- التعاقد مع إحدى شركات الأسمنت وبعض شركات الصناعات الدوائية وصناعة الألمونيوم والزيوت والمنظفات لدراسة المشكلات المتعلقة بالإنتاج في هذه الصناعات، وتقديم الدراسات التطبيقية لحل هذه المشكلات، واستعانة هذه المؤسسات ببعض أساتذة الجامعة كمستشاريين علميين بها، وقيام الجامعة بتقديم بعض الدورات التدريبية للعاملين والفنيين بها.
- إنشاء بعض المراكز الاستشارية بالجامعة لتقديم الاستشارات (الهندسية، والتجارية، والقانونية،... إلخ)
- إنشاء حاضنة تكنولوجية عام ١٩٩٧ كمثال لقطاع إنتاجي للبحث التطبيقي، وذلك بالتعاون مع بعض المؤسسات الإنتاجية التي دعمت جزئيًا هذه الحاضنة من أجل تعاون أفضل مع الجامعة.

ومع هذه المحاولات فتشير أغلب الدراسات إلى محدودية الدور الذي تؤديه الجامعة في أغلب كلياتها تجاه المؤسسات الإنتاجية، ومن ذلك قلة إشراك أعضاء هيئة التدريس في صياغة التوجهات الإستراتيجية للجامعة تجاة المؤسسات الإنتاجية (زيدان،٢٠١٢،ص٢١)، علاوة على الافتقار إلى آليات نشطة لتسويق خبرات وإمكانات الجامعة(مهران،٢٠١٢،ص١١٢)، بالإضافة إلى القصور في الإعلان عن اتفاقيات الشراكة وأبعادها ومميزاتها لجميع العاملين بالجامعة(وزراة التعليم العالي بمصر،٢٠١٢،ص١٢).

وليس أبلغ دلالة على ضعف الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية، من تلك الانتقادات والمآخذ التي عبرت عنها جماعات رجال الأعمال تجاه ضعف تأهيل الخريجين بالمهارات التي

يتطلبها اقتصاد السوق رغم زيادة أعداد الخريجين، والافتقار إلى برامج تدريب للعمالة لدعم الجانب التطبيقي للمعرفة (أحمد، ٢٠٠٧، ص.ص ٦٧٦، ٦٧٧).

أما على الجانب البحثي، فكثير من الأبحاث العلمية التي يتم تنفيذها ليست موجهه لمعالجة مشكلات مؤسسات الإنتاج، وكثيرا ما تتهم الجامعة بالتركيز على منتج واحد هو التعليم، دون غيره من المنتجات المهمة مثل الاستشارات والخدمات البحثية والتدريبية والاختراعات.. الخ التي تجعل من الجامعة بيت خبرة للمجتمع والسوق(عز الدين، ٢٠٠٥، ص٤٤٩)

وتعد جامعة دمياط أحدث الجامعات المصرية التي أنشئت داخل إحدى المحافظات المصرية الغنية بمؤسساتها الإنتاجية من مؤسسات صناعية وتجارية وزراعية بما يجعل الحاجة ماسة لتفعيل شراكة استراتيجية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المحلية للمساهمة في إقامة نهضة صناعية تجارية زراعية كبرى، وفى ضوء ذلك يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية؟
٢. ما معوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في واقع ومعوقات تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية المحلية بين كليات جامعة دمياط(محل الدراسة)؟
٤. ما الرؤية التربوية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى وضع رؤية تربوية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- إبراز بعض مجالات تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
٢- رصد الملامح الاستراتيجية لكليات جامعة دمياط في تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية المحلية.
٣- الكشف عن واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط(محل الدراسة) والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
٤- التعرف على معوقات تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

أهمية البحث :

جاء البحث الحالي لكي يسلط الضوء على أهمية الشراكة بين جامعة دمياط كنموذج لاحدى الجامعات المصرية الموجودة في بيئة انتاجية، وذلك مع تأكيد بعض الهيئات والمنظمات الدولية مثل: اليونسكو، والإيسيسكو؛ على ضرورة وجود شراكة فعالة ومؤثرة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية؛ من أجل تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.وعليه تنبع أهمية البحث فيما يلي:

١. مواكبة اتجاهات التجديد التربوي في شكل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ومحاولة ترجمة تلك الاتجاهات في تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
٢. تقديم رؤية تربوية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية بما يلبي احتياجات سوق العمل، ويحقق الارتقاء بالمستوى التعليمي والتدريبي والبحثي لجامعة دمياط.

حدود البحث :

تم تطبيق أداه البحث على أعضاء هيئة التدريس بكليات: الفنون التطبيقية والزراعة (مدينة دمياط)،

والتجارة (مدينة دمياط الجديدة) بالفصل الدراسى الأول للعام الجامعى ٢٠١٨/٢٠١٧ م.

مصطلحات البحث :

الشراكة :

مصطلح الشراكة طبقًا للموسوعة الأمريكية يعني: اتحاد شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي، وهي أيضًا نتاج اتفاقية تعاقدية بين الشركاء وليس شرطًا أن تكون هذه الاتفاقية في صورة مكتوبة لتصبح فعالة(محروس،٢٠٠٥، ص٦٠).

والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية: هي إقامة نوع من الترتيبات التنظيمية ما بين الجامعة وواحدة أو أكثر من المؤسسات الإنتاجية، وتقوم الجامعة من خلال هذة الشراكة بتقديم خبراتها العلمية المختلفة للمؤسسات الإنتاجية الشريكة، كما تقدم المؤسسات الشريكة الدعم المالي اللازم لتقديم هذه الخبرات، مما يسهم في تحقيق كل طرف لأهدافه(الأحمد، ٢٠١٥، ص٤٤٠).

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائيًا بأنها: اتفاق تعاوني بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، بهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف محددة، كما أنها ملزمة لجميع الشركاء نحو تحقيق الأدوار المطلوبة من كل شريك

الشراكة الاستراتيجية :

الشراكة بالمنظور الاستراتيجي تعبر عن وسيلة فعالة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (مؤسسات أو مجموعات عمل)؛ بهدف تحقيق أهداف مشتركة وتوجهات مستقبلية(Prins,2010,p59).

والشراكة الاستراتيجية تمثل تحديدًا للعلاقة بين المؤسسات المشاركة؛ وفقًا لخطط استشرافية محددة، تم بناؤها في ضوء احتياجات الأطراف المشاركة وأهداف كل منها

American council on Education, 2012, (p.21)

ومما سبق يمكن تعريف الشراكة الاستراتيجية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية إجرائيًا بأنها: كافة أشكال التعاون الفعال والمتبادل والملزم ما بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بينهما، والتي تم تحديدها والاتفاق على معايير أدائها، بما يتفق مع توجهات المجتمع التنموية وتطلعاته المستقبلية.

مؤسسات الإنتاج:

يقصد بها المنشآت الخاصة بالإنتاج والخدمات التي يشارك في تمويلها والإشراف عليها وإدارتها جزئيًا أو كليًا قطاع الأعمال. وتسهم هذه المنشآت في نمو النشاط الإقتصادي وزيادة الناتج القومي(صائغ ؛ ومتولي، ٢٠٠٥، ص٣٨).

الدراسات السابقة.

فيما يلي عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة يتناولها الباحث من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالى:

١- دراسة **السلطان** (٢٠٠٨) وهدفت إلى: تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية، وأهم البرامج والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعات في إطار الشراكة المجتمعية، والمتطلبات الهيكلية والتنظيمية اللازمة لإقامة آليات شراكة مجتمعية فاعلة داخل الجامعات.

وقد قدمت الدراسة عددًا من المقترحات التنظيمية تتمثل في تحديد رسالة الجامعة وأهدافها نحو الشراكة المجتمعية، وإعادة هيكلة بعض الوحدات الجامعية وإنشاء وحدات أخرى.

٢- **دراسة Garlic & Anne (٢٠٠٨)** وهدفت إلى التعرف على الاتجاة القومي في استراليا لوضع معايير حاكمة لعلاقات الشراكة بين الجامعات ومجتمعاتها المحلية.

وخلصت الدراسة إلى أن وضع واستخدام القائمة المعيارية أسهم في تحسين وتطوير الشراكة

بين الجامعة والمجتمع المحلي من خلال تبادل المعارف المفيدة للطرفين، والمشاركة في المشاريع البحثية التي تخدم الأغراض الاجتماعية.

٣ – **دراسة القحطاني (٢٠٠٨)** وهدفت إلى إبراز مبررات ومجالات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وتقديم بعض الآليات المقترحة التي تسهم في تفعيل هذه الشراكة.

وتوصلت الدراسة إلى ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب ضرورة تدعيمها، وتفعيل دورها في عملية التمويل.

وأوصت الدراسة بإنشاء معاهد ومراكز لتسويق البحوث العلمية والخدمات الاستشارية للجامعات مع إعطائها إمكانية الاتصال بالقطاعات الإنتاجية بشكل سريع وفعال.

٤ – **دراسة Hogarth et al (٢٠١٢)** وهدفت إلى التعرف على أهمية التوجه نحو تلبية احتياجات المجتمع من العمالة اللازمة في المجالات المختلفة، ودور ذلك في تحقيق أهداف ورسالة الجامعة فيما يتعلق بالتعليم والتنمية المجتمعية .

وتوصلت الدراسة إلى أهمية الدور الذي تلعبه برامج خدمة المجتمع والتعليم الخدمي التي تقدمها الجامعة في بناء علاقات قوية مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى في المجتمع المحلي.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات جديدة في تحديد الاحتياجات، والتعرف على مشكلات المجتمع، والسعى لحلها.

٥– دراسة **خليل (٢٠١٣)** وهدفت إلى توضيح الدور الهام الذي تقوم به مراكز الابتكارات بالجامعات في تحويل الأفكار البحثية المتميزة إلى مشروعات ناجحة مما يمكن الجامعات من الحصول على مخرجات متطورة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تحويل الأفكار البحثية المتميزة إلى مشروعات ناجحة يحقق عائدات مجزية تساهم بدورها في النهوض باقتصاد البلاد.

٦– **دراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤)** وهدفت إلى التعرف على مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك.

وأوصت الدراسة بتغيير في الهيكل الإداري بالجامعات والكليات باستحداث وظائف إدارية لربط هذه المؤسسات بالبيئة والمجتمع، وتشجيع الجامعة على إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.

٨ – **دراسة الشثري (٢٠١٤)** وهدفت إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية(جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية ، وتحديد متطلبات ومعوقات تطبيق الشراكة الجامعية فيما بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام جامعة الشركات سيعمل على تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية، بما يجعل الجامعات السعودية على تواصل حقيقي مع المجتمع.

ومن العرض السابق يتضح : اتفاق الدراسات السابقة على أهمية تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية كالمؤسسسات الإنتاجية لا سيما مؤسسات القطاع الخاص، وهو ما اتفق معه البحث الحالي، وقد تناولت بعض الدراسات جوانب الشراكة وأهميتها ومجالاتها كدراسة السلطان(٢٠٠٨)، ودراسة Hogarth et al (٢٠١٢)، ودراسة خليل (٢٠١٣)، وتناولت دراسات أخرى واقع تلك الشراكة كدراسة القحطاني (٢٠٠٨)، ودراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤)، ودراسة الشثري (٢٠١٤)، وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في دعم الإطار النظري، وكذلك في وضع

التصور المقترح لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية..

إجراءات البحث :

أولاً: الإطار النظري. ويتضمن:

١. أهمية الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
٢. مجالات تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
٣. الملامح الاستراتيجية لكليات جامعة دمياط في تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية المحلية.

ثانيًا: الإطار الميداني. ويتضمن: إعداد وتطبيق استبانه موجهه لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة دمياط للإجابة عن أسئلة البحث.

ثالثًا: وضع رؤية تربوية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية في ضوء نتائج البحث والدراسات السابقة.

الإطار النظري:

أهمية الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية:

تقوم فلسفة الشراكة على وجود علاقة تعاونية إلزامية بين شريكين أو أكثر بهدف تجميع القدرات والموارد للشركاء، وتوحيد مميزات كل شريك، واستفادة كل شريك من مميزات الشريك الآخر، وذلك في ضوء الأهداف المتفق عليها من خلال الإيمان بقيمة العمل الجماعي وتفوقه على العمل الفردي.

أى أنها تسعى لتحقيق منفعة متبادلة، وأكد على ذلك colin (٢٠٠٠، ص٣٣٥) في تعريفه للشراكة على أنها: علاقات إستراتيجية هادفة بين مؤسستين مستقلتين، تشتركان في أهداف متناغمة، وتعملان من أجل تحقيق مكاسب مشتركة من الصعب الحصول عليها بعمل كل مؤسسة بمفردها، بغرض كسب ميزة تنافسية في سوق العمل.

والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لها العديد من النتائج بما يعود بالنفع على كلا الشريكين، حيث تسعى الجامعة للاستفادة بما لدى مؤسسات الإنتاج من رؤى وإمكانيات، وكذا تهدف المؤسسات الإنتاجية إلى الحصول على أيدي عاملة مزودة بالمهارات والقدرات اللازمة لمواجهة سوق العمل.

وتزداد أهمية الشراكة مع تنوع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع المحلي المحيط بالجامعة كما في جامعة دمياط، إذ يتنوع النشاط الاقتصادي بمحافظة دمياط ما بين النشاط الصناعي لوجود ٥٥٤ منشأة صناعية كبرى فضلاً عن عشرات الآلاف من الورش الحرفية الصغيرة، والنشاط الزراعي إذ تبلغ المساحة المنزرعة ١٢٠ ألف فدان، والنشاط التجاري لوجود أكبر أسواق تجارة الأثاث والأخشاب(الموقع الرسمي لمحافظة دمياط، ٢٠١٧، ص١٥).

وعليه فإن تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية سيؤدي إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للشركاء على النحو التالي:

أ. بالنسبة لجامعة دمياط :

١- تعليم الطلاب وفقًا لاحتياجات سوق العمل وأولوياته ليصبحوا قوة منتجة بالمجتمع. (zundel& kokkalis,2010,p.1209)
٢- تدريب الطلاب داخل المؤسسات الإنتاجية تدريبًا حقيقيًا وفقًا لاحتياجات سوق العمل.(خضر، ٢٠١١ ،ص١٤)
٣- تعيين خريجي الجامعة المؤهلين للعمل بمختلف الأنشطة الإنتاجية.
٤- إتاحة الفرصة للباحثين المنتمين للجامعة لإجراء التطبيق الميداني لبحوثهم الإنتاجية. (فرانسيس وآخرين، ٢٠٠٣، ص٩٥).
٥- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة للعمل كخبراء ومستشارين بتلك المؤسسات.

٦- توفير مصادر تمويل جديدة للجامعة تمكنها من تفعيل دورها الأكاديمي والتدريبي والبحثي.

ب. **بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية المحلية:**

١- تحسين المهارات الأكاديمية والمهارية للقوى العاملة التي تتطلع إليها.

٢- تنمية الموارد والآلات المستخدمة في عمليات الإنتاج.

٣- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية المنجزة في المجالات الإنتاجية.

٤- الاستفادة من جهود أعضاء هيئة التدريس فى الحصول على التدريب والاستشارات العلمية لحل المشكلات التي تتعرض لها المؤسسة.

٥- استخدام المنشآت البحثية الجامعية، مثل: المختبرات، والمعامل، والورش، والمكتبات(الأحمد، ٢٠١٥، ص٤٤٥).

٦- إتاحة الفرصة للمؤسسة لاكتساب خبرات إضافية تمكنها من التطور والنمو والبقاء في السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن تعاون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع المؤسسات الإنتاجية يتطلب: قناعة المؤسسات الإنتاجية بضرورة الإستفادة من أعضاء هيئة التدريس في تقديم الاستشارات والتدريب، ووجود دعم جامعي ومجتمعي يوفر المناخ الملائم للابتكار والبحث، وتوافر البحوث التطبيقية القابلة للتنفيذ.

ومن العرض السابق فإن لتفعيل مجالات الشراكة أهمية كبيرة لكل من الجامعة، والمؤسسات الإنتاجية في تشجيع الأفكار الإبداعية، والوصول لاستراتيجيات بعيدة المدى تلبي حاجات المجتمع، وتتلاءم مع ظروفه الاقتصادية.

مجالات تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

تتنوع مجالات تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، ومن المجالات التي يمكن لجامعة دمياط تفعيلها لتحقيق الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية المحلية ما يلي:

١- التعليم المستمر:

يعد التعليم المستمر أحد مجالات الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ويقصد به كل فرصة تعليمية أو تدريبية تقدم للكبار من مختلف الأعمار بعد انقطاعهم عن التعليم النظامي، دون النظر إلى المستوى التعليمي الذي وصلوا إليه، ويتضمن برامج شاملة ومصممة لجعل المهنيين على اتصال دائم بكل ما هو جديد في مجال عملهم، كما يتضمن أيضًا العديد من البرامج المعتمدة والمتنوعة والمصممة خصيصًا للكبار وللإرشاد المهني وخدمة التغيرات المهنية، بالإضافة إلى عدد من البرامج الحرة(أبو العلا، ٢٠١٣، ص١١)، وتقدم الجامعة التعليم المستمر من خلال وسائل مختلفة مثل: الدراسة المسائية النظامية، والجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، وكذلك تقديم دورات وبرامج مهنية متخصصة للعاملين في مختلف المجالات ممن حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل في تخصصاتهم، ودورات فنية ومهنية للعمال، ويتم عمل البرامج والدورات حسب طبيعة مؤسسات المجتمع واحتياجاتهم وذلك وفقًا لاتفاق الشراكة بين الجامعة وهذه المؤسسات(السلطان، ٢٠٠٨، ص٢٤٨)

٢- الاستشارات:

يعتبر تقديم الاستشارات العلمية من أهم أشكال العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، حيث تتم إعارة بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين غير متفرغين في المنشآت بما لا يتعارض مع سير العملية التعليمية، مع وضع الإمكانات العلمية والفنية المتوافرة في الجامعات من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها في تلبية احتياجات المنشأة وفق أُطر وصيغ محددة للتعاون، وهي تأخذ طابعين: الأول طابع رسمي، حيث تقوم المؤسسات بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات محددة مقابل

أجور متفق عليها، وطابع غير رسمي، ويتم بصورة فردية بين المؤسسات الإنتاجية والباحثين في الجامعات.(محروس، ٢٠٠٥، ص٣٨).

ويتضمن تقديم الاستشارات المتخصصة من أعضاء هيئة التدريس نماذج مختلفة منها ما يتعلق بحل مشكلة معينة، أو نقل تقنية وتطويرها، أو تطوير منتج وتسويقه، أو تطوير أداء إداري أو اقتصادي، وهي قليلة التكلفة ولا يتطلب تنفيذها وقتًا طويلًا.(القحطاني، ٢٠٠٨، ص٣٠).

٣- البحث العلمي:

تنقسم البحوث العلمية إلى بحوث نظرية وبحوث تطبيقية، وينطلق البحث التطبيقي من حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة ما، لأسباب اجتماعية واقتصادية، أو لحل مشكلة محددة، ويتطلب عادة تضافر جهود باحثين ذوي اختصاصات متعددة، وخبرات مختلفة، واستعمال أجهزة علمية ومختبرية وميدانية متطورة، فالبحوث التطبيقية هي التى تمكن المجتمع من استكشاف موارده وحصرها واستخدامها الاستخدام الأمثل، الذي يجعلها تعطي أكبر إنتاج بأقل تكلفة، في أقصر وقت ممكن، كما تمكنه أيضًا من حل مشكلاته، وخاصة في مواقع العمل المختلفة، ومراكز الإنتاج الصناعي والزراعي.

وتتم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في مجال البحث العلمي بأشكال متعددة منها(Mulligan& Nadarajah, 2008, p.p32-35):

- **صيغة المشروعات البحثية:** إذ يمكن للجامعة تقديم العديد من المشروعات البحثية التي يتم تمويلها من جهات ومؤسسات محلية ودولية، وتهدف معظمها إلى حل المشاكل البيئية والاقتصادية أو المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية للمؤسسات.
- **المتنزهات البحثية:** وهي تجمعات علمية للاستفادة من ملكات الابتكار والإبداع في تفعيل التنمية الاقتصادية، فهي توفر البيئة الملائمة لرعاية أنواع المعرفة والعلوم بهدف زيادة المنافسة وإنعاش ثقافة الابتكار والجودة وما يصاحبها من نقل المعرفة والتقنية من منابعها إلى المؤسسات الإنتاجية.
- **البحوث المدعومة:** وهي أكثر الأشكال شيوعًا في الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وتتم من خلال قيام المؤسسات الإنتاجية بتمويل بحوث علمية لحل مشاكل محددة لصالحها أو لصالح المجتمع.
- **التضامن:** وفيه تتضامن مجموعة من المؤسسات الإنتاجية لدعم بحث علمي يتناول قضية للصالح العام المشترك لهذه المجموعة من المؤسسات الإنتاجية، وتقوم بتغطية التمويل للبحث الذي يعهد بتنفيذه لإحدى الجامعات.

٤- التدريب المهني والتقني:

تزايدت أهمية التدريب المهني والتقني في ظل المتغيرات الدولية، والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم وما نتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير مهارات العاملين بمختلف مؤسسات الإنتاج.

وبهذا الصدد يمكن للجامعة في إطار شراكتها مع مؤسسات الإنتاج المختلفة أن تقدم العديد من البرامج، ومنها: البرامج التدريبية التكميلية للخريجين في مختلف المجالات، وبرامج التدريب التحويلي التي تؤهل الفرد لمهنة أخرى غير التي يعمل بها نظرًا للتغير السريع في عالم المهن، وبرامج فنية ومهنية للعمال المهرة، مثل: دورات السكرتارية، والطباعة، ومبادئ المحاسبة، وغيرها من البرامج التدريبية التي تختلف وتتنوع حسب طبيعة المجتمع وحاجاته.(وزارة التربية والتعليم القطرية، ٢٠٠٤، ص.ص ١٦، ١٧)

ومما سبق فإن البرامج التدريبية تعد أحد مجالات الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لدورها الهام في زيادة مستوى الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات والصناعات

بمؤسسات الإنتاج المختلفة، ولن يتحقق ذلك بالشكل الملائم دون شراكة جادة وفاعلة.

وتحقيقاً لهذه المجالات فعلى جامعة دمياط إعادة صياغة سياساتها بما يتناسب مع الطبيعة الإنتاجية للمجتمع المحيط، ولتؤدي دورها الاقتصادي بما يتناسب مع طبيعة العصر في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة. وفي الجزء التالي يتناول البحث بعض الملامح الاستراتيجية للشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية من خلال رصد وتحليل رؤية ورسالة وأهداف الكليات محل الدراسة بغرض الوقوف على نقاط القوة والضعف، وإمكانية الاستفادة منها في بناء أداة البحث وكذلك وضع التوصيات المقترحة.

الملامح الاستراتيجية للشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية:

يجب أن تعمل الخطة الاستراتيجية لكليات جامعة دمياط على تبني الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية المحيطة، وفيما يلي تحليل لبعض جوانب الخطة الحالية للكليات محل الدراسة:

أولًا: الرؤية:

تعرف رؤية الكلية بأنها: " المسار المستقبلي للمؤسسة الجامعية الذي يحدد الوجهة التي ترغب في الوصول إليها، والمركز الذي تنوي تحقيقه، ونوعية القدرات والإمكانات التي تخطط لتنميتها، كما أنها تبنى على افتراضات حول المستقبل مستقاه من المجتمع والجمهور الذي تخدمه، ويراعى في الحالات التي تقتصر على مهمة المؤسسة الإشارة إلى النشاط الحالي، بل وتمتد لتشمل التوجهات المستقبلية، ووضعية النشاط المأمول في السنوات المقبلة (ضحاوي؛ المليجي، ٢٠١٠، ص٢٦١).

وبالنظر إلى الكليات محل الدراسة نجد أن جميعها قد صاغت رؤيتها في عبارات تقريرية محددة وأعلنتها في خططها الاستراتيجية على النحو التالي:

بالنسبة لكلية الفنون التطبيقية فتتمثل رؤيتها في: اكتساب ثقة المجتمع في خريجيها وتبوء مكانة متميزة بين مثيلاتها من خلال توفير بيئة متميزة للتعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع (كلية الفنون التطبيقية بجامعة دمياط، ٢٠١٧). ورغم ما تتميز به رؤية الكلية من الطموح إلا أنها لم تتضمن بشكل واضح على تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية، وقد يكون الرد على ذلك بأن هذه الرؤية اختصرت ذلك بعبارة تقريرية وهي "خدمة المجتمع" دون التطرق للتفاصيل.

أما كلية الزراعة فتتمثل رؤيتها في: تحقيق مكانة علمية متميزة فى ضوء معايير الجودة الشاملة خاصة فى مجالات تطوير التعليم والبحث العلمى وتعزيز الخدمات المجتمعية من خلال الأنشطة المتنوعة والبحوث العلمية للمساهمة فى التنمية المستدامة للمجتمع(كلية الزراعة بجامعة دمياط، ٢٠١٧). وعلى الرغم من أن هذه الرؤية لم تنص صراحة على تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية، إلا أن مضمون هذه الرؤية يؤكد رغبتها لتفعيل تلك الشراكة من خلال الأنشطة المتنوعة، والبحوث العلمية، وكذلك التطرق إلى التنمية المستدامة للمجتمع.

وأخيرًا فتتمثل رؤية كلية التجارة في: توفير خدمة متميزة للتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة مما يساعد على تقديم خدمات مهنية متميزة في كافة مجالات التدريب والبحوث والإستشارات لمختلف مؤسسات المجتمع المحلي والدولي وصولا إلى الحصول على الإعتماد الأكاديمي من الجهات المعنية وفقا للمعايير المحلية والدولية(كلية التجارة بجامعة دمياط، ٢٠١٧). وهو ما يؤكد سعيها إلى تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية صراحة بتقديم خدمات في كافة مجالات الشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع المحلي ومنها المؤسسات الإنتاجية. وبشكل عام فان الباحث يستخلص بعض أوجة الاتفاق بين رؤى الكليات محل الدراسة أهمها:

١. البساطة والوضوح في الصياغة.
٢. تنامي روح المنافسة بين الكليات محل الدراسة في ضوء معايير الجودة.
٣. الاضطلاع إلى التميز على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمي.
٤. الكتابة بأفعال مضارعة وكأنها تحدث في حين أنها طموحات مستقبلية قد تحدث أو لا تحدث.

ثانيًا: الرسالة:

تعرف الرسالة بأنها: " عبارة موجزة تشير إلى هدف المؤسسة التعليمية في إطار الخطة الاستراتيجية"(حنا؛ عبد الغفار، ٢٠١٠، ص٢٣٣). أو هي: وثيقة مكتوبة تمثل دستور المنظمة والمرشد الرئيس لكافة القرارات والجهود، وتغطي عادة فترة زمنية طويلة نسبيًا، وهي أكثر واقعية من الرؤية (الخويت، ٢٠١٠، ص ١١٦). وينبغي أن تكون رسالة المؤسسة منسجمة مع رؤيتها وهي منبع الأهداف والغايات التي تسعى المؤسسة الجامعية إلى بلوغها من خلال أنشطتها وبرامجها المختلفة.

ولقد حددت جميع الكليات محل الدراسة رسالتها بشكل معلن وواضح حيث دلت رسالة كلية الفنون التطبيقية على سعيها لتلبية احتياجات سوق العمل عن طريق اكتشاف وتنمية ملكات الخريجين الإبداعية والمهارية والتكنولوجية وتأهيل كوادر قادرة على البحث والتطوير، وتقديم خدمات واستشارات فنية متخصصة، والمساهمة فى تنمية القدرات والمهارات المجتمعية (كلية الفنون التطبيقية بجامعة دمياط، ٢٠١٧). ومنه يتضح أن لدى كلية الفنون التطبيقية اتجاه نحو تنمية مؤسسات المجتمع ومنها المؤسسات الإنتاجية.

بينما وضعت رسالة كلية الزراعة الأولوية الكبرى لإعداد الكوادر الزراعية المؤهلة فى مجالات العلوم الزراعية تأهيلًا علميًا وعمليًا للمساهمة الفعالة فى خطة التنمية الزراعية والمنافسة فى سوق العمل، والقيام بالأبحاث العلمية التطبيقية الحديثة التى تسهم فى تنمية المجتمع. والمساهمة فى تنشيط التفاعل الإيجابى بين الكلية والمجتمع المحلى والاقليمى (كلية الزراعة بجامعة دمياط، ٢٠١٧) وهو ما يؤكد سعي الكلية إلى اتباع أنشطة تعليمية وتدريبية وإرشادية وبحثية وخدمية لتحقيق التنمية للمجتمع بكافة مؤسساته.

وأخيرًا ركزت رسالة كلية التجارة على: إعداد أخصائيين متميزيين من حيث المعرفة والمهارة في مجالات المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد والإحصاء والتجارة الإلكترونية والتسويق التي تحتاج إليها مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالقطاعين الحكومي والخاص على المستويين المحلي والدولي. (كلية التجارة بجامعة دمياط، ٢٠١٧). وهو ما يشير إلى سعي كلية التجارة لاتباع أساليب تدريس فعالة لتخريج الكفاءات المهنية بما يخدم مؤسسات المجتمع الإنتاجية.

ثالثًا: الأهداف:

تعرف الأهداف بأنها: " النتائج التي تعمل المؤسسة على إنجازها في ضوء تحقيق رسالتها الأساسية"(القطامين، ٢٠٠٢، ص٦٨). وبالتالي فالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية تنبع من رسالتها والتي تسعى لتحقيقها خلال مدى زمني محدد.

ولقد حددت كلية الفنون التطبيقية محل الدراسة أهدفها بشكل واضح في ضوء رسالتها المعلنة بما يتضمن تلبية احتياجات سوق العمل من خريج متميز قادر على المنافسة، وتوفير منظومة متكاملة للبحث العملي بما يساعد على التنمية الاقتصادية للمجتمع، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة. كما عكست هذه الأهداف الرغبة الجادة لكلية الفنون التطبيقية في تطوير البنيه التحتية وتوفير فرص التعليم والتقييم المستمر للبرامج التعليمية وبرامج الدراسات العليا وتنمية الموارد البشرية والموارد الذاتية للكلية، كما وضعت الاعتماد الأكاديمي أحد أهدافها بإعتباره وسيلة لتحقيق باقي الأهداف. (كلية الفنون التطبيقية بجامعة دمياط، ٢٠١٧). ورغم أهمية تلك الأهداف إلا أنها

على درجة من العمومية بما يمكن أن يجعلها أهداف لأى كلية أو مؤسسة جامعية.

أما كلية الزراعة فقد حددت أهدافها في إعداد الطلاب فى مرحلة البكالوريوس، والمساهمة فى خدمة المجتمع من خلال البرامج الأكاديمية وبرامج خدمة المجتمع وتطبيق معايير الجودة وتطوير الابحاث العلمية والاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة لتحسين مستوى العملية التعليمية، وإنشاء نظام لمراقبة جودة البرامج التعليمية (كلية الزراعة بجامعة دمياط، ٢٠١٧). ولا شك أن هذه الأهداف في مجملها تفي بمهام المؤسسة الجامعية الثلاث: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع إلا أنها افتقرت إلى هدف صريح عن التنمية الاقتصادية أو الشراكة المجتمعية رغم أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الكلية لتحقيق هذا الهدف.

وأخيرًا فقد حددت كلية التجارة أهدافها بشكل مستفيض بما يتضمن توفير سبل التنمية المستمرة للخريجين ، للمشاركة الفعالة والمتميزة فى تنمية المجتمع وتطوير البيئة، وتفعيل دور الكلية فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال تعظيم دورها فى حل مشكلات المجتمع المحيط بأسلوب علمى منظم، وتطوير الرصيد المعرفى من خلال البحث العلمى المنظم بما يتفق مع احتياجات المجتمع، وفي سياق مشابه جاء الهدف الثامن والأخير بتفعيل دور البحث العلمى فى حل مشكلات وقضايا البيئة المحلية من خلال ربط الأفكار البحثية بقضايا البيئة المحيطة وتقديم التوصيات الملائمة لحلها(كلية التجارة بجامعة دمياط، ٢٠١٧). وقد جاءت أهداف كلية التجارة لتؤكد على تحقيق مهام المؤسسة الجامعية الثلاث إلا أنها خلت من خدمات أخرى يمكن تقديمها للمجتمع والبيئة المحيطة من خلال إقامة المؤتمرات والتعاون مع بعض الهيئات المهتمة

وبصفة عامة فإن محتوى أهداف الكليات محل الدراسة يغلب عليها النمطية، وتدور جميعها حول عدة محاور أساسية أهمها: إعداد الخريج، البحث العلمي، خدمة المجتمع، أساليب التعلم، أعضاء هيئة التدريس، البنية التحتية، البرامج البحثية والتدريبية، الاعتماد الأكاديمي.

الإطار الميداني :

أولاً : إجراءات الدراسة الميدانية.

منهج ومتغيرات الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي للإجابة عن أسئلة البحث، وقد اعتمدت الدراسة على متغير مستقل واحد قد ينعكس على المتغير التابع. وتمثل هذا المتغير في: الكلية أما المتغيرات التابعة فى هذه الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- واقع تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
- معوقات تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بمختلف درجاتهم العلمية بكليات جامعة دمياط (محل الدراسة) والبالغ عددهم (٣٠٦) عضو هيئة تدريس منهم (١٣٨) عضو بكلية الفنون التطبيقية، و(٨٣) عضو بكلية الزراعة، و(٨٥) عضو بكلية التجارة وذلك في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م كما يوضح الجدول التالي:

جدول (١)

بيان بإجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة دمياط (محل الدراسة).

الكلية	ذكور	إناث	الإجمالي
الفنون التطبيقية.	٤٩	٨٩	١٣٨
الزراعة.	٣٨	٤٥	٨٣
التجارة.	٤١	٤٤	٨٥
الإجمالي.	١٢٨	١٧٨	٣٠٦

ولحرص الباحث على دقة نتائج البحث ، فقد أرسل الاستبانة إلى كل مجتمع الدراسة بتوزيع الاستبيان الورقي على بعضهم وإرسال الاستبيان الإلكتروني

لأغلبهم على البريد الإلكتروني، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (١٩٦) عضو هيئة تدريس بما يشكل (٦٤%) من مجتمع الدراسة تم اختيارهم بطريقة المسح الشامل، والجدول (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة بناءًا على الاستبيانات الصالحة للتفريغ والمعالجة الإحصائية حسب الكلية والنوع.

جدول (٢)

إجمالى عينة أعضاء هيئة التدريس حسب الكلية والنوع.

النوع / الكلية	جامعة دمياط.			
	ذكور	اناث	الإجمالي	%
الفنون التطبيقية.	٣١	٤٤	٧٥	٣٨.٣
الزراعة.	٢٨	٣١	٥٩	٣٠.١
التجارة.	٣٢	٣٠	٦٢	٣١.٦
الإجمالى.	٩١	١٠٥	١٩٦	١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن العينة ممثلة لمجتمع أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة دمياط محل الدراسة (الفنون التطبيقية – الزراعة – التجارة). وتضم العينة (٩١) عضوًا من الذكور بنسبة (٤٦.٤ %) و(١٠٥) عضوًا من الإناث بنسبة (٥٣.٦ %)

أداة الدراسة.

للإجابة عن أسئلة البحث قام الباحث ببناء استبيان تم عرضه بصورته الأوليه على عدد (٧) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية وبعد عمل التعديلات التي لاقت اتفاقًا بين بعض المحكمين، تم إعادة صياغة البحث ليتكون في صورته النهائية من (٣٠) عبارة موزعة على محورين رئيسين هما :

المحور الأول: واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية. وقد غطته (٢٢) عبارة موزعة على ثلاثة محاور فرعية هي:

- الشراكة في رؤية ورسالة وأهداف الكلية (٥ عبارات).
- تخطيط الكلية للشراكة (٧ عبارات).
- تنفيذ الكلية للشراكة (١٠ عبارات).

المحور الثاني: معوقات الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية. وقد غطته (٨ عبارات).

وفي نهاية الاستبان وضع الباحث سؤالًا مفتوحًا خاصًا بمقترحات أعضاء هيئة التدريس لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

وللتأكد من ثبات الاستبيان قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach حيث يستخدم هذا المعامل لقياس ثبات أداة جمع البيانات سواء أكان تقديرها (صفر/١) أو تقديرها متصلًا كما في حالة مقاييس الاتجاهات، والجدول التالي يوضح قيمة معامل الثبات:

جدول (٣)

معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبيان.

م	المحور الرئيس	معامل ألفا كرونباخ
١	واقع الشراكة الاستراتيجية بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية	٠.٨٥
٢	معوقات تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.	٠.٨٧
	الثبات الكلى للاستبانة	٠.٨٦

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع قيم معامل الثبات جاءت كبيرة، وبلغ معامل الثبات للاستبيان ككل ٠.٨٦ وهو معامل مرتفع، مما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بثبات عالى وأنه صار جاهز للتطبيق.

المعالجة الإحصائية.

للإجابة على أسئلة البحث قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- الإحصاء الوصفي : وتمثل في حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للمفردات التى تتطلب اختيار أحد خمس اختيارات تقيس درجة الموافقة على العبارة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى وهي: (كبيرة جدًا، كبيرة، متوسطة، قليلة، منعدمة) وأعطيت الأوزان(٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، ولتفسير النتائج صنفت الاستجابات تبعاً للمتوسط الحسابى إلى ثلاث مستويات (مرتفع – متوسط – متدن) وفقاً للجدول التالى:

جدول (٤)

تصنيف الاستجابات تبعاً لقيمة المتوسط الحسابى.

المتوسط الحسابى	درجة الاستجابات
١.٠٠ – ٢.٤٩	متدنية
٢.٥٠ – ٣.٤٩	متوسطة
٣.٥٠ – ٥	مرتفعة

٢ – الإحصاء التحليلي : وتمثل في استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسّطات الحسابية وفقاً لاستجابات عينة الدراسة حول واقع ومعوقات تفعيل الشراكة بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية. وكذلك تم استخدام اختبار (SCHEFFE) شيفية للمقارنات البعدية في حال وجود فروق في تحليل التباين.

٣ــ تم استخدام معامل الفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبيان.

ثانياً : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها :

فيما يلي عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية بناءًا على استجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس للإجابة عن أسئلة البحث:

إجابة السؤال الأول:

ينص السؤال الأول للبحث على: ما واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية؟ وجاءت إجابة هذا السؤال من خلال النتائج المتعلقة بالمحور الأول: "واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية". بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتفعيل كل عبارة من عبارات واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية. وذلك بتحليل استجابات أفراد العينة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥): استجابات أفراد العينة حول:

واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

	العبـــــارة.	درجة التحقق.				
		كبيره جدا	كبيره	متوسطه	قليلة	منعدمة
	أولًا : الشراكة في رؤية ورسالة وأهداف الكلية.					
١.	احتواء رؤية الكلية على علاقتها بالمؤسسات الإنتاجية.	٣٨	٥٦	٣٩	٣٤	٢٩
٢.	دعم رسالة الكلية للتفاعل النشط مع المؤسسات الإنتاجية.	٤٣	٤٩	٥١	٣٠	٢٣
٣.	اشراك مسؤولي المؤسسات الإنتاجية في وضع الأهداف الاستراتيجية للكلية.	٨١	٧٢	٣١	١٠	٢
٤.	وضع أهداف الكلية بما يضمن تقوية الترابط بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية.	٤٦	٥٩	٤٥	٣١	١٥
٥.	وضع المؤشرات للتحقق من تنفيذ أهداف الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية على أرض الواقع.	٧٥	٧٣	٢٩	١٥	٤

	العبـــــــارة.	درجة التحقق.				
		كبيره جدا	كبيره	متوسطه	قليلة	منعدمة
	ثانيًا : تخطيط الكلية للشراكة.					
٦.	وجود القوانين اللازمة لإقامة شراكة مع المؤسسات الإنتاجية.	٢٥	٤٢	٤٩	٤٧	٣٣
٧.	عقد الندوات لنشر ثقافة الشراكة بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية.	٢١	٧٩	٥٨	٢٩	٩
٨.	توفير آليات فعالة للاتصال والتنسيق بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية.	٣٩	٦٩	٥٣	٢٥	١٠
٩.	عقد شراكات تعاون بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية.	٢٩	٤١	٦٧	٤٠	١٩
١٠.	إعداد دليل بآلية التعاون بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية.	٣٤	٤٣	٦٥	٣٥	١٩
١١.	اجراء الدراسات العلمية لتحديد احتياجات المؤسسات الإنتاجية من الكلية.	١١	٣٢	٩٣	٤٢	١٨
١٢.	دعم مهارات الشراكة لدى أعضاء هيئة التدريس من قبل إدارة الكلية.	٢٧	٤٣	٦١	٤٠	٢٥
	ثالثًا: تنفيذ الكلية للشراكة.					
١٣.	إعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى وفق متطلبات سوق العمل.	١٤	٥٤	٦٨	٤٢	١٨
١٤.	تلقى طلاب الكلية للتدريب العملي ببعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بالتخصص.	١٩	٤٠	٧٦	٣١	٣٠
١٥.	تنمية الأفكار الابداعية الإنتاجية من طور الفكر إلى طور التنفيذ.	٣١	٤٢	٤٨	٤٩	٢٦
١٦.	تبادل الزيارات بين أساتذة الكلية والمسؤولين بالمؤسسات الإنتاجية.	٣٨	٥٢	٥٩	٣١	١٦
١٧.	الاستفادة من المعامل والتجهيزات الموجودة بالكلية لخدمة المؤسسات الإنتاجية.	٥٢	٧٨	٣٥	١٧	١٤
١٨.	اجراء البحوث للمساهمة في حل مشكلات المؤسسات الإنتاجية.	١٢	١٥	٦٤	٥٥	٥٠
١٩.	تسويق خبرات الأساتذة كمستشارين داخل المؤسسات الإنتاجية.	٣١	٧٢	٦٨	٢٤	١
٢٠.	تقديم برامج تدريبية متنوعة لتنمية العاملين بالمؤسسات الانتاجية مهنيًا.	٢٠	٤٤	٤٩	٤١	٤٠
٢١.	تقديم الاستشارات المهنية لتطوير المؤسسات الإنتاجية.	١٩	٣٤	٥٣	٤٦	٤٤
٢٢.	تقديم الخدمات العلمية بما يحقق تطلعات المؤسسات الإنتاجية.	١٧	٢٦	٣٨	٦٤	٥١

وبالتحليل الإحصائي لعبارات الجدول (٥) يتبين أن المتوسط الحسابى لاستجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لواقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.(٢.٨١) مما يشير إلى توافر هذه العبارات بدرجة متوسطة، وأن المتوسط الحسابى يتراوح بين (٣.٥٤– ١.٨٨) أما بخصوص العبارات فقد حصلت عبارتين على درجة توافر مرتفعة من وجهة نظر أفراد العينة وهما: العبارة "اجراء البحوث للمساهمة في حل مشكلات المؤسسات الإنتاجية" والعبارة " تقديم الخدمات العلمية بما يحقق تطلعات المؤسسات الإنتاجية" واللتان جاءتا معًا في المرتبة الأولى بمتوسط حسابى "٣.٥٤"، ولعل هذا يشير إلى رغبة كليات الجامعة في النهوض بالإنتاجية العلمية بما يخدم مؤسسات المجتمع الإنتاجية.

وحصلت خمس عشرة عبارة على درجة توافر متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة وهي:

العبارة " تقديم الاستشارات المهنية لتطوير المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٣.٣١" والتى جاءت فى المرتبة الثانية و العبارة "تقديم برامج تدريبية متنوعة لتنمية العاملين بالمؤسسات الانتاجية مهنيًا" بمتوسط حسابى "٣.١٦" والتى جاءت فى المرتبة الثالثة والعبارة " اجراء الدراسات العلمية لتحديد احتياجات المؤسسات الإنتاجية من الكلية" بمتوسط حسابى "٣.١٢" والتى جاءت فى المرتبة الرابعة، والعبارة "وجود القوانين اللازمة لإقامة شراكة مع المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٣.١١" والتى جاءت فى المرتبة الخامسة، والعبارة "تلقى طلاب الكلية للتدريب العملي ببعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بالتخصص" بمتوسط حسابى "٣.٠٧" والتى جاءت فى المرتبة السادسة، والعبارة " تنمية الأفكار الابداعية الإنتاجية من طور الفكر إلى طور التنفيذ" بمتوسط حسابى "٢.٩٨" والتى جاءت فى المرتبة السابعة، والعبارة "إعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى وفق متطلبات سوق العمل" بمتوسط حسابى "٣.١٢" والتى جاءت فى المرتبة الثامنة، والعبارة "دعم مهارات الشراكة لدى أعضاء هيئة التدريس من قبل إدارة الكلية" بمتوسط حسابى "٢.٩٦" والتى جاءت فى المرتبة التاسعة، والعبارة "عقد شراكات تعاون بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٣.٣١" والتى جاءت فى المرتبة العاشرة والعبارة "إعداد دليل بآلية التعاون بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٨٠" والتى جاءت فى المرتبة الحادية عشر والعبارة "احتواء رؤية الكلية على علاقتها بالمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٧٩" والتى جاءت فى المرتبة الثانية عشر، والعبارة "دعم رسالة الكلية للتفاعل النشط مع المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٧٠" والتى جاءت فى المرتبة الثالثة عشر، والعبارة "تبادل الزيارات بين أساتذة الكلية والمسؤولين بالمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٦٧" والتى جاءت فى المرتبة الرابعة عشر، والعبارة " عقد الندوات لنشر ثقافة الشراكة بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٦٢" والتى جاءت فى المرتبة الخامسة عشر، والعبارة "وضع أهداف الكلية بما يضمن تقوية الترابط بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٥٤" والتى جاءت فى المرتبة السادسة عشر.

بينما حصلت خمس عبارات على درجة توافر متدنية وهي: العبارة "توفير آليات فعالة للاتصال والتنسيق بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٤٨" والتى جاءت فى المرتبة السابعة عشر، والعبارة " تسويق خبرات الأساتذة كمستشارين داخل المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٢.٤٥" والتى جاءت فى المرتبة الثامنة عشر، والعبارة "الاستفادة من المعامل والتجهيزات الموجودة بالكلية لخدمة المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى " ٢.٣٠ " والتى جاءت فى المرتبة التاسعة عشر، والعبارة " وضع المؤشرات للتحقق من تنفيذ أهداف الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية على أرض الواقع" بمتوسط حسابى "١.٩٨" والتى جاءت فى المرتبة العشرون، والعبارة "اشراك مسؤولي المؤسسات الإنتاجية في وضع الأهداف الاستراتيجية للكلية" بمتوسط حسابى "١.٨٨" والتى جاءت فى المرتبة الأخيرة ، وقد يعود ذلك إلى قلة ثقة الجامعة في قدرة مسؤولي المؤسسات الإنتاجية على المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية.

وفي ضوء ما سبق تم حساب المتوسطات الحسابية للمحاور الفرعية، وللمحور ككل، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية لواقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

م	المحور الفرعي	المتوسط الحسابي
١	الشراكة في رؤية ورسالة وأهداف الكلية	٢.٣٨
٢	تخطيط الكلية للشراكة.	٢.٨٦
٣	تنفيذ الكلية للشراكة.	٣.٠٠
	المحور ككل.	٢.٨١

ويتبين من الجدول (٦) أن المتوسط الحسابي لواقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية ككل بلغ(٢.٨١) وبدرجة توافر متوسطة، حيث حصل محور"تنفيذ الكلية للشراكة" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي "٣.٠٠" وبدرجة توافر متوسطة، ومحور "تخطيط الكلية للشراكة" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي "٢.٨٦" وبدرجة توافر متوسطة، ومحور"الشراكة في رؤية ورسالة وأهداف الكلية" على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي "٢.٣٨"، وبدرجة ممارسة متدنية.

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني للبحث على: ما معوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية؟ وجاءت إجابة هذا السؤال من خلال النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: "معوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية" بحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات: معوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية. وذلك بتحليل استجابات أفراد العينة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٧): استجابات أفراد العينة حول:

معوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

	العبـــارة.	درجة التحقق.				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	منعدمة
٢٣.	طول الإجراءات البيروقراطية لدى الكلية بما يجعل المؤسسات الإنتاجية تعزف عن هذه الشراكة.	٣٩	٧٨	٣٨	٢٩	١٢
٢٤.	ضعف آليات التواصل بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية.	٦١	٦٠	٤٢	٢٢	١١
٢٥.	قلة ثقة المؤسسات الإنتاجية في قدرة كليات الجامعة على تلبية احتياجاتها .	١٥	٥٣	٧١	٤٤	١٣
٢٦.	غياب وجود آليات نشطة لتسويق إنتاج الأساتذة داخل المؤسسات الإنتاجية.	٦٨	٦٣	٣٩	١٧	٩
٢٧.	زيادة العمل النظري يحول دون الاهتمام بمشكلات المؤسسات الإنتاجية.	٧٢	٦٤	٤٢	١٥	٣
٢٨.	قلة خبرة أعضاء هيئة التدريس بالكلية على تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية.	١٢	٤٢	٥٨	٥٨	٢٦
٢٩.	انشغال أساتذة الكلية بمهامهم التدريسية والإدارية والإشرافية المتعددة.	٧٠	٥٦	٤٩	١٢	٩
٣٠.	نقص المعامل وورش العمل المتخصصة اللازمة في مجال الشراكة.	٤٤	٥٧	٤١	٣٠	٢٤

وبالتحليل الإحصائي لعبارات الجدول (٧) يتبين أن المتوسط الحسابى لاستجابات أفراد العينة على جميع العبارات الممثلة لمعوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية (٣.٥١)

مما يشير إلى توافر هذه العبارات بدرجة مرتفعة إلى حد ما، وأن المتوسط الحسابى يتراوح بين (٣.٩٥ – ٢.٧٨) أما بخصوص العبارات فقد حصلت خمس عبارات على درجة توافر مرتفعة وهي: العبارة " زيادة العمل النظري يحول دون الاهتمام بمشكلات المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٣.٩٥" والتي جاءت في المرتبة الأولى، والعبارة "انشغال أساتذة الكلية بمهامهم التدريسية والإدارية والإشرافية المتعددة" بمتوسط حسابي "٣.٨٥" والتي جاءت في المرتبة الثانية، والعبارة "غياب وجود آليات نشطة لتسويق انتاج الأساتذة داخل المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى "٣.٨٤" والتي جاءت في المرتبة الثالثة، والعبارة "ضعف آليات التواصل بين الكلية والمؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابي "٣.٧٠" والتي جاءت في المرتبة الرابعة، والعبارة " طول الإجراءات البيروقراطية لدى الكلية بما يجعل المؤسسات الإنتاجية تعزف عن هذه الشراكة" بمتوسط حسابى "٣.٥٣" والتي جاءت في المرتبة الخامسة.

بينما حصلت ثلاث عبارات على درجة توافر متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة وهي: العبارة " نقص المعامل وورش العمل المتخصصة اللازمة في مجال الشراكة" بمتوسط حسابى "٣.٣٤ " والتى جاءت في المرتبة السادسة، والعبارة " قلة ثقة المؤسسات الإنتاجية في قدرة كليات الجامعة على تلبية احتياجاتها" بمتوسط حسابى "٣.٠٧" والتى جاءت في المرتبة السابعة، والعبارة " قلة خبرة أعضاء هيئة التدريس بالكلية على تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية" بمتوسط حسابى " ٢.٧٨ " والتى جاءت في المرتبة الثامنة والأخيرة.

إجابة السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث للبحث على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في واقع ومعوقات تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية المحلية بين كليات جامعة دمياط(محل الدراسة)؟

وللإجابة عن السؤال الثالث، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول محوري الاستبيان تبعاً لمتغير (الكلية). من وجهة نظر عينة أعضاء هيئة التدريس، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل محور على حده، وفيما يلي نتائج التحليل:

أ. واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

جدول (٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي لواقع الشراكة

بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية تبعًا لمتغير الكلية.

مصدر التباين	مجموع المربعات.	درجة الحرية.	متوسط المربعات.	قيمة ف.	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٤٥٦.٢	٢	٢٢٨.١	٣.٥٤	*٠.٠٤١
داخل المجموعات	١٢٤٢٨.١	١٩٣	٦٤.٣٩		
المجموع الكلي	١٢٨٨٤.٣	١٩٥			

* دالة عند مستوى (α = ٠,٠٥).

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية تبعًا لمتغير الكلية. حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (٣,٥٤) وهي قيمة دالة إحصائيًا. ولمعرفة اتجاهات الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغير

الكلية. ولصالح أي كلية من الكليات الثلاث، تم إجراء المقارنات البعدية، باستخدام اختبار شـيفيه (schffe) للمقارنات البعدية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٩): نتائج المقارنات البعدية لاستجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية تبعًا لمتغير الكلية.

الكليـــة.	المتوسط	الفنون التطبيقية.	الزراعة.	التجارة
الفنون التطبيقية.	٦٥.١٣	_	_	**
الزراعة.	٦٢.٥٤	_	_	**
التجارة.	٥٧.٧٩	_	_	_

وبالنظر إلى نتائج المقارنات البعديـة يتبـين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـة (α =٠,٠٥) حول واقع الشراكة بين جامعة دميـاط والمؤسسات الإنتاجية المحلية تبعًا لمتغير الكلية بـين كل من كلية الفنون التطبيقية، وكلية الزراعة، وكلية التجارة ، لصالح كليـة الفنـون التطبيقيـة، وكليـة الزراعة عن كلية التجارة. كما يشير الجدول (٩) إلى الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة بـين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجيـة المحليـة تبعًا لمتغير الكلية ، حيث يتضـح أن أقـل المتوسـطات الحسابية كان لأعضاء هيئة التدريس بكلية التجـارة، ثم تلاه المتوسط الحسابي لأعضاء هيئـة التـدريس بكلية الزراعة، فالمتوسط الحسابي لأعضـاء هيئـة التدريس بكلية الفنون التطبيقية الـذي سـجل أعلـى المتوسطات.

ولعل هذا نتيجة لحاجة تخصصـات الفنـون التطبيقية الماسة إلى تفعيل الشراكة مع المؤسسـات الإنتاجية المحلية لاسيما مجال الـدورات التدريبيـة والاستشارات العلمية، وكـذلك حاجـة تخصصـات الزراعة إلى تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجيـة المحلية لاسيما مجال البحث العلمي، والاستشـارات العلمية.

ب. معوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية:

جدول (١٠): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعوقات تفعيل الشراكة بين كليات جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية تبعًا لمتغير الكلية.

مصدر التباين	مجموع المربعات.	درجة الحرية.	متوسط المربعات.	قيمة ف.	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٣١٤.٥	٢	١٥٧.٢٥	٠.٩٤٥	غير داله
داخل المجموعات	٣٢١١٧.٤	١٩٣	١٦٦.٤١		
المجموع الكلي	٣٢٤٣١.٩	١٩٥			

يتبين من الجدول السابق أنه لا يوجد فـروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة أعضـاء هيئـة التدريس حول معوقات الشراكة بين كليـات جامعـة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحليـة تبعًـا لمتغيـر الكلية. حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (٠,٩٤٥) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

إجابة السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع للبحث على: ما الرؤيـة التربوية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بـين جامعـة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحليـة ، حيـث قـام الباحث بوضع تلك الرؤية في ضوء نتـائج البحـث والدراسات السابقة على النحو التالي:

الرؤيـة التربويـة المقترحـة لتفعيـل الشـراكة

الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية.

أولاً: الأهداف:

١. خلق بيئة جامعية غنية بالخبرات المعرفية والممارسات الاقتصادية.
٢. نشر الابتكار والمعرفة بتعزيز مفاهيم المعلوماتية القائمة على تبادل الخبرات بين كليات الجامعة التطبيقية والمؤسسات الإنتاجية المحلية.
٣. تطوير التعليم الجامعي من خلال مساهمة المؤسسات الإنتاجية المحلية.
٤. اعتبار المجالات المختلفة للشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية مدخلاً أساسياً لتطوير أدائها.
٥. خدمة مجتمع دمياط من خلال الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية ليكمل كل منهما الآخر في توفير متطلبات المجتمع.

ثانيا: المتطلبات.

بناء تعليم جامعي قائم على تلبية احتياجات المجتمع وفي مقدمتها المؤسسات الإنتاجية، باعتبارها العنصر الرئيس في التنمية الاقتصادية؛ يحتاج إلى دعم البيئة الجامعية بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين جامعة دمياط والمؤسسات الإنتاجية المحلية. وعليه يسلط الباحث الضوء على متطلبات التصور المقترح فيما يلي:

أ- **المتطلبات المادية والتكنولوجية.**

١. دعم الإمكانات المادية اللازمة لتمويل المشاريع العلمية للجامعة وكذلك توفير المعامل والورش من خلال مساهمات المؤسسات الإنتاجية المهتمة بمجال الشراكة.
٢. زيادة الإنفاق على تطوير المجالات المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية أسوة بالدول المتقدمة اقتصاديًا.
٣. وجود بيئة تقنية مناسبة لا يقتصر اهتمامها على الخدمات الأساسية للمجتمع فقط، بل يتعدى ذلك إلى الاسهام في تحفيز الانتاج المعرفي حيث تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال العصب الرئيس للثورة المعرفية.
٤. إنشاء شبكة تؤمن سهولة الاتصال بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

ب- **المتطلبات البشرية.**

١. القيادة الجامعية التي تتبنى مفهوم الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية، وتعي دورها الفعال في تطوير الدور المجتمعي لجامعة دمياط.
٢. أعضاء هيئة تدريس يتواكبون مع تغيرات العصر ومستجداته بتطوير ذاتهم، والمدركون لدورهم في نشر ثقافة الإنتاج بالمجتمع المحيط والمتنوعين في تخصصاتهم الدقيقة واهتمامتهم البحثية.

ثالثاً: المراحل.

المرحلة الأولى: نشر ثقافة الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية.

١. نشر الوعي بماهية الشراكة الإستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية، ومدى أهميتها للجامعة من جهة، وللمؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى، وكذلك في تحقيق التقدم الاقتصادي للمجتمع.
٢. عمل دورة تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة دمياط حول مفهوم وأهمية وأهداف الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية، وآليات تطبيقها ومراحل هذا التطبيق.
٣. عقد الندوات التي تعزز مفهوم الشراكة الإستراتيجية وأهمية تطبيقها في مختلف المجالات في ظل الثورة المعلوماتية والتطور المعرفي السريع.
٤. عمل بعض اللقاءات بين إدارة جامعة دمياط ومسؤولي المؤسسات الإنتاجية المحلية لمناقشة القضايا المشتركة، وتوضيح إمكانات كل طرف

وقدرته على توفير حلول لهذه القضايا.

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط.

١. وضع خطة استراتيجية تفصيلية لجامعة دمياط تتبنى تفعيل دور الجامعة في مجالات: التعليم المستمر، والبحث العلمي التطبيقي، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات. مع اشراك بعض منسوبي المؤسسات الإنتاجية المحلية في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.
٢. تضمين الخطة التشغيلية للجامعة على قائمة بمهام كل طرف من طرفي الشراكة على أن يشترك في إعدادها ممثلين للمؤسسات الإنتاجية وأعضاء هيئة التدريس بكافة التخصصات باعتبارهم الأطراف المعنية بالتنفيذ.
٣. وضع التشريعات والقواعد المنظمة اللازمة للعلاقة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج.
٤. وضع مجموعة الإجراءات التنفيذية على أرض الواقع اللازمة لمد جسور التعاون المشترك بين جامعة دمياط، ومؤسسات الإنتاج المحلية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ.

١. عقد شراكة استراتيجية مع بعض المؤسسات الإنتاجية على شكل اتفاقيات تتضمن حقوق وواجبات كل طرف من هذه الشراكة، وإدراج واجبات الجامعة المتفق عليها ضمن أدوار أعضاء هيئة التدريس.
٢. تقليل الأعباء التدريسية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس والتي تؤثر بدورها على عطائهم العلمي والمعرفي في مجالات أخرى كالبحث العلمي، وتقديم التدريب والاستشارات العلمية.
٣. ربط مخرجات جامعة دمياط بمتطلبات سوق العمل بما يواجه بعض المشكلات كالبطالة وضعف الدخل القومي.
٤. رفع القيود عن عضو هيئة التدريس ليتعامل بحرية مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية بقطاعيها الحكومي والخاص بما يفيد المجتمع.
٥. تشجيع المؤسسات الإنتاجية من خلال التسهيلات المقدمة على تدريب الطلاب عمليًا وكذلك خريجين الجامعة بغرض التأهيل السريع للانخراط في سوق العمل.

المرحلة الرابعة: المتابعة والتقويم.

١. إجراء الدراسات العلمية للتعرف على الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية لمؤسسات الإنتاج المحلية، وكذلك للتغلب على الصعوبات التي تواجه تفعيل الشراكة مع تلك المؤسسات.
٢. عقد لقاءات مستمرة وجادة بين إدارة الجامعة والقائمين على المؤسسات الإنتاجية المحلية لمتابعة الإنجازات المختلفة.
٣. الاستناد إلى عدد من المعايير للتحقق من تنفيذ أهداف الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية كعدد الدورات التدريبية التي قدمها عضو هيئة التدريس للعاملين بتلك المؤسسات، وغيرها.
٤. ألا تنحصر عملية تقويم وترقية عضو هيئة التدريس على الدور التدريسي والمعرفي بل تتعداها إلى أدوار أخرى كالدور المجتمعي بإيجاد حلول عملية للمشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة، والمؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة.

الدراسات المقترحة:

كما يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات الأخرى ذات الصلة، ويقترح الدراسات التالية:

١. تصور مقترح لإنشاء مركز لتسويق المنتجات المعرفية لجامعة دمياط.
٢. تصور مقترح لتدريب خريجى جامعة دمياط في احتياجات سوق العمل.
٣. دور اقتصاد المعرفة في تطوير الأداء الأكاديمي والإداري بجامعة دمياط.

قائمة المراجع.

أولاً : المراجع العربية.

١. أبو العلا، سهير عبد اللطيف(٢٠١٣). دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة "رؤية مقترحة". مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج٦، ع٢. جامعة القصيم. ص.ص٥١٩-٦٣٥.

٢. أحمد، حنان إسماعيل(٢٠٠٧). اقتصاد المعرفة واستثمارها في التعليم الجامعي المصري "واقع ورؤى مستقبلية". المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر " آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي". مصر: مركز تطوير التعليم الجامعي. جامعة عين شمس.

٣. الخويت، سمير عبد الوهاب(٢٠١٠). فلسفة التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي. الندوة العلمية السابعة لقسم أصول التربية " التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي "، جامعة طنطا: كلية التربية ١١ مايو ٢٠١٠.

٤. القحطاني، منصور بن عوض صالح(٢٠٠٨). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات. حولية كلية المعلمين في أبها، ع١٣. المملكة العربية السعودية.

٥. الشاذلي، ناهد عدلي(٢٠٠٥). التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية المستدامة. مجلة التربية والتنمية، ع ٣٢، س ١٣. القاهره: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، مارس ٢٠٠٥.

٦. الأحمد، هند عبد الله (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية،ع٤. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص.ص ٤٢٩-٥١٤.

٧. القطامين، أحمد(٢٠٠٢). التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العام "دراسة تحليلية تطبيقية". مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، ع٢، مج ١٨. جامعة بغداد: كلية العلوم والاقتصاد.

٨. السلطان، فهد سلطان(٢٠٠٨). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، مج١٤، ع٢. مصر. ص.ص٢٣٩-٢٦٦.

٩. الموقع الرسمي لمحافظة دمياط(٢٠١٧). دمياط الاستثمار الواعد. مقال تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢ من http://www.domyat.gov.eg/home/page/15

١٠. جامعة أسيوط(٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية لجامعة أسيوط ٢٠١٤/٢٠١٩. أسيوط.

١١. جامعة الإسكندرية(٢٠١١). الخطة الاستراتيجية لجامعة الإسكندرية ٢٠١١/٢٠١٥. الإسكندرية.

١٢. جامعة عين شمس(٢٠١٢). الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس ٢٠١٢/٢٠١٦. القاهره.

١٣. حنا، تودري مرقص؛ عبد الغفار؛ السيد أحمد(٢٠١٠). التخطيط الاستراتيجي المدرسي بين التنظير والتطبيق. الندوة العلمية السابعة لقسم أصول التربية، مرجع سابق.

١٤. خضر، جميل أحمد(٢٠١١). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية. المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي. الأردن. من٩-١٣ مايو ٢٠١١.

١٥. خليل، عثمان سيد(٢٠١٣). تأسيس الشراكات بين الجامعات السودانية ومؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة. مجلة جامعة أودرمان الإسلامية، ع٢٣. السودان: معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية. ص.ص٢٢٩-٢٦٢.

١٦. درادكة، أمجد ؛ومعايعة، عادل(٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص

ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى جامعة اليرموك. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، مج٧، ع١٥. اليمن. ص ص٩٧-١٢٣.

١٧. زيدان، أسامة محمود(٢٠١٢). تفعيل دور عضو هيئة التدريس في التخطيط الاستراتيجي لتحسين جودة الأداء بالجامعات. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، ع٣٢. جامعة الإمارات العربية المتحدة: كلية التربية.

١٨. صائغ، عبد الرحمن أحمد ؛ متولي، مصطفى محمد(٢٠٠٥). التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج "تجارب بعض الدول المتقدمة"، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١٩. ضحاوي، بيومي محمد؛ المليجي، رضا إبراهيم(٢٠١٠). التخطيط الإستراتيجي مدخل لجودة التعليم الجامعي " رؤية مستقبلية" . الندوة العلمية السابعة لقسم أصول التربية، مرجع سابق.

٢٠. عز الدين، ناهد(٢٠٠٥). دور المؤسسات الجامعية وضع الأحداث أم تنفيذ السياسات، مؤتمر التعليم العالي في مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. ص.ص ٣٨١-٤٦١.

٢١. فرانسيس ، كيميرر وآخرين(٢٠٠٣). التخطيط التربوي وتحليل الحوافز واتخاذ القرارات الفردية في مجال الإدارة التربوية. ترجمة: محمد أمين وعاطف أبو زينة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

٢٢. كلية التجارة بجامعة دمياط، ٢٠١٧. تم استرجاعه فى ٢٠١٧/٨/١٠ ه من الرابط
http://www.du.edu.eg/faculty/com/pages/unitData.aspx?id=3&n=32

٢٣. كلية الزراعة بجامعة دمياط، ٢٠١٧. تم استرجاعه فى ٢٠١٧/٨/١٠ ه من الرابط
http://www.du.edu.eg/faculty/agr/up/unitData.aspx?id=20&n=49

٢٤. كلية الفنون التطبيقية بجامعة دمياط، ٢٠١٧. تم استرجاعه فى ٢٠١٧/٨/١٠ ه من الرابط
http://www.du.edu.eg/faculty/app/up/unitData.aspx?id=34&n=167

٢٥. محروس، محمد الأصمعي(٢٠٠٥). الشراكة المجتمعية والإصلاح التربوي. القاهره: دار الفجر للنشر والتوزيع.

٢٦. محمود، يوسف سيد(٢٠٠٤). التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية" مدخل لتطوير التعليم الجامعي". مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع٦. مصر. ص.ص ٢٥-٥٥.

٢٧. مهران، عمر نصير(٢٠١٢). تطوير إدارة تسويق الخدمات الجامعية في ضوء الفكر الإداري المعاصر. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة عين شمس: كلية التربية..

٢٨. وزارة التربية والتعليم القطرية (٦-٧مايو٢٠٠٤). نحو شراكة فاعلة للقطاع الخاص في مجال التعليم في دول الخليج العربية. ورقة مقدمة إلى اللقاء الأول لمسئولي الإعلام التربوي في الدول الأعضاء. التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل. من ٦-٧مايو٢٠٠٤. ص.ص١-٢٢.

٢٩. وزارة التعليم العالي بمصر(٢٠١٢). دراسة استشرافية للتعليم في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ في إطار رؤية استراتيجية للهيكل والمحتوى والمنهج للتعليم العالي. القاهرة: الإدارة العامة للبحوث الثقافية بوزارة التعليم العالي المصرية.

ثانياً : المراجع الأجنبية.

1. American Council on Education(2012). International Higher Education partnerships: A Global Review of Standards and Practices. Washington, DC.
2. Colin, Lindsay(2000). Employment Through Partnerships: The Case of The New Deal for Young People, The 6th International Conference of Public and Private Sector

Partnership; The Enabling Mix, Sheffield University Press, U.K, p.p 365-375.
3. Garlic, Steve & Anne, Langworthy(2008). Benchmarking University Community Engagement: Developing A Nation Approach in Australia, Higher Education Management and policy. Vol.20, No2.
4. Hogarth, Morrison et al(2012). Employer and University Engagement in the Use and Development of Graduate level Skills. Main Report from Institute for Employment Research University of Warwick& Department for Education and Skills. Nottingham, England.
5. Mulligan, Martin& Nadarajah, Yaso(2008). Working on the sustainability of local communities with a community-engaged research Methodology. Local Environment. Vol.13, No. 2March
6. Ohangia, G (2007) : The moral of university faculty and the perceived innovative behavior of the department head of three university in the cost area of taxes. DIA, 47(3), , p.p 32-47
7. Prins, Esther.(2010). Farming a Conflict in Community-University Partnership. Journal of planning Education and Research. Vol.25, No.57.
8. Sweeshel, G (2007) : Investigation of relationship between total quality and innovation in Spanish higher institutions. European Journal of innovation management, 5(3), , p.p 159-197
9. Tamashiro, Roy (2011): Webster University: A Case Study in Innovative Academic & Organizational Designs for Tertiary Education in the 21st Century , New Horizons in Education , 59(3) , p.p 97-104.
10. Terese, A (1998) : A model of creativity and innovation organization. Organization Behaviors, 19(2), p.p 123-167.
11. Zundel Mike& kokkalis, panagiotis.(2010). Theorizing as Engaged Practice. Organization Studies. Vol 31, No.09&10